

على غير المتوقع.. وهبوطها 12,5% في النصف الأول

انخفاض النفط يضعف إصدارات الصكوك في المنطقة!

السعودية و«أوبك»: أسواق النفط تتجه للتوازن

أكد وزير الطاقة السعودي خالد الفالح، والأمين العام لمنظمة أوبك محمد باركيثو، أن «أسواق البترول تتجه للتوازن، والأسعار بدأت بالاستقرار»، حسب وكالة الأنباء السعودية. وقالت الوكالة إن الفالح التقى، في مدينة الظهران السعودية أمس الأول، باركيثو، لبحث «أهمية منظمة أوبك ودورها في المحافظة على استقرار الأسواق البترولية». كما تطرق اللقاء، إلى «أهمية التعاون بين المنتجين والمستهلكين الرئيسيين للبترول، والعمل على استمرار هذه الجهود بما يخدم جميع أطراف السوق البترولية والاقتصاد العالمي». وأشار الفالح إلى أن «الملكة تسعى من خلال منظمة أوبك، لتستمر في أداء دورها في تلبية الطلب العالمي المتنامي على البترول، وذلك من خلال ضمان تدفق الإمدادات البترولية بموثوقية».

الصكوك، والشكوك المحيطة بمراجعة سياسة البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وجهود الحكومة في خفض احتياجات التمويل ردا على انخفاض أسعار النفط تأخيرها على نشاط سوق الصكوك. وبالرغم من الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ منتصف 2014، لم يرتفع إجمالي إصدار الصكوك في العام 2015 أو في النصف الأول من العام 2016، كما كان متوقعا من قبل العديد من المراقبين للسوق. وفي الواقع، انخفض إصدار الصكوك في النصف الأول من العام 2016 بمعدل 12,5% مقارنة بنفس الفترة من العام 2015. ويفترض السيناريو الأساسي للوكالة بأن نشاط سوق الصكوك سيبقى منخفضا حتى بقية العام 2016 مع وصول إجمالي الإصدارات إلى ما بين نحو 50 - 55 مليار دولار في 2016 مقارنة بـ 63,5 مليار دولار في 2015.

الجديد، ونعتقد أنه ستتم تلبية جزء من هذه الاحتياجات عن طريق أسواق سندات الدين التقليدية، وبحد أقل بكثير عن طريق سوق الصكوك، مع بقاء تعقيدات إصدار الصكوك عائقا رئيسيا أمام الاستفادة من سوق الصكوك. وتوقعت الوكالة بأن يبقى إصدار الصكوك منخفضا، بحيث يتراوح إجمالي الإصدارات ما بين 50 - 55 مليار دولار في النصف الأول من 2016.

في الأسواق المتطورة وكذلك إجراءات السياسة التي ستتخذها الحكومات السيادية في الأسواق الرئيسية - تحديدا دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا - ردا على انخفاض أسعار النفط. بينما تتطلع الحكومات التي تأثرت بانخفاض الأسعار إلى خفض الإنفاق، وفرض ضرائب، وخصخصة شركات الدولة للتكيف مع الواقع

توقعت وكالة «إس أند بى جلوبال للتصنيفات الائتمانية» أن تبقى أسعار النفط دون مستويات الذروة التي وصلت إليها، وأن تستقر عند 50 دولارا أميركيا للبرميل بحلول العام 2018. وعندما بدأت أسعار النفط بالانخفاض توقع العديد من المحللين بأن يشهد السوق طفرة في إصدارات الصكوك اعتبارا من العام 2015 وما بعده، متذرعين بأن الحكومات في البلدان المصدرة للنفط ستلجأ إلى سوق الصكوك لتجذب التمويل ولتحافظ على مستويات إنفاقها الجاري والرأسمالي. إلا أنه لم تحقق تلك التنبؤات وذلك مع تراجع إجمالي الإصدار مقارنة بالعام الماضي، ولا تزال تتوقع أن يبقى إصدار الصكوك ضعيفا خلال الأشهر 6 - 18 المقبلة.

وترى الوكالة أن إصدار الصكوك في النصف الثاني من 2016 سيظل متوقفا على تطورات السياسة النقدية والتقلب

50 - 55 مليار دولار إجمالي إصدارات الصكوك في 2016



انخفاض النفط لم يؤد لارتفاع إصدارات الصكوك رغم توقعات المحللين بأن يشهد السوق طفرة في الإصدارات

في تقرير لصندوق النقد العربي عن الربع الثاني من العام الحالي 9,3 مليارات دولار تمويلا وفرته الأسواق للشركات العربية

قال تقرير صادر عن صندوق النقد العربي أن هناك تحسنا في الاستثمار في أسواق المال الاجنبي في أسواق المال العربية، وذلك انعكاسا لعدة عوامل، منها وصول مستويات أسعار الشركات، إلى مستويات أسعار الشركات، للاستثمار، والتحسين النسبي الذي شهدته أسعار النفط خلال الربع الثاني من العام 2016 بنحو 1,7 مليار دولار، مقارنة بنحو 66 مليون دولار عن الربع الأول 2016. يذكر أن المعدل الربعي للعام الماضي 2015 وصل إلى 1,4 مليار دولار. وقال التقرير ان الربع الثاني 2016 شهد تواصل إصدارات السندات الحكومية، بما يعكس التوجه إلى أسواق المال لتمويل عجز الموازنات العامة، فقد وصل 837 مليون دولار مقابل إصدارات بقيمة 325 مليون دولار عن الربع الأول من 2016. ولفت التقرير إلى التحسن في زيادات رأس المال عبر الأكتابات، حيث سجلت 4 عمليات اكتتاب بنحو 1,506 مليار دولار، مقارنة مع 4 اكتتابات عن الربع الأول من هذا العام، وأما بقيمة إجمالية بلغت 65 مليون دولار. بالمقارنة بلغت قيمة الإصدارات في 2016 لتبلغ نحو 46,0 مليار دولار قبلها إصدارات بقيمة 27,7 مليار دولار عن نفس الفترة من العام الماضي. في مقابل التحسن في إصدارات السندات الحكومية، كان هناك تراجع نسبي على صعيد الإصدارات من الصكوك الحكومية العربية، حيث وصل عدد هذه الإصدارات خلال الربع الثاني إلى ستة إصدارات بقيمة إجمالية بلغت 548,8 مليون دولار، مقابل ثمانية إصدارات بقيمة إجمالية بلغت 1,23 مليار دولار عن الربع الأول. وأكد التقرير ان الإصدارات في أسواق الصكوك للشركات العربية كصدر لتمويل الشركات العربية، قد شهدت تحسنا أيضا خلال الربع الثاني 2016. فقد بلغ عدد إصدارات صكوك الشركات العربية خلال الربع الثاني ثمانية إصدارات بقيمة إجمالية بلغت 4,3 مليارات دولار مقابل إصدارين اثنين، بقيمة بلغت نحو 767 مليون دولار عن الربع الأول 2016. يذكر أن المعدل الربعي عن العام الماضي 2015 وصل إلى 2,65 مليار دولار. بلغت حصة المصارف من إصدارات صكوك الشركات العربية خلال الربع الثاني نحو 2,03 مليار دولار. بنسبة 5,4% من الإصدارات خلال النصف الأول من عام 2016 نحو 15 مليارا مقابل 10,8 مليارات دولار عن نفس الفترة من العام الماضي 2015.

قال تقرير صادر عن صندوق النقد العربي أن هناك تحسنا في الاستثمار في أسواق المال الاجنبي في أسواق المال العربية، وذلك انعكاسا لعدة عوامل، منها وصول مستويات أسعار الشركات، إلى مستويات أسعار الشركات، للاستثمار، والتحسين النسبي الذي شهدته أسعار النفط خلال الربع الثاني من العام 2016 بنحو 1,7 مليار دولار، مقارنة بنحو 66 مليون دولار عن الربع الأول 2016. يذكر أن المعدل الربعي للعام الماضي 2015 وصل إلى 1,4 مليار دولار. وقال التقرير ان الربع الثاني 2016 شهد تواصل إصدارات السندات الحكومية، بما يعكس التوجه إلى أسواق المال لتمويل عجز الموازنات العامة، فقد وصل 837 مليون دولار مقابل إصدارات بقيمة 325 مليون دولار عن الربع الأول من 2016. ولفت التقرير إلى التحسن في زيادات رأس المال عبر الأكتابات، حيث سجلت 4 عمليات اكتتاب بنحو 1,506 مليار دولار، مقارنة مع 4 اكتتابات عن الربع الأول من هذا العام، وأما بقيمة إجمالية بلغت 65 مليون دولار. بالمقارنة بلغت قيمة الإصدارات في 2016 لتبلغ نحو 46,0 مليار دولار قبلها إصدارات بقيمة 27,7 مليار دولار عن نفس الفترة من العام الماضي. في مقابل التحسن في إصدارات السندات الحكومية، كان هناك تراجع نسبي على صعيد الإصدارات من الصكوك الحكومية العربية، حيث وصل عدد هذه الإصدارات خلال الربع الثاني إلى ستة إصدارات بقيمة إجمالية بلغت 548,8 مليون دولار، مقابل ثمانية إصدارات بقيمة إجمالية بلغت 1,23 مليار دولار عن الربع الأول. وأكد التقرير ان الإصدارات في أسواق الصكوك للشركات العربية كصدر لتمويل الشركات العربية، قد شهدت تحسنا أيضا خلال الربع الثاني 2016. فقد بلغ عدد إصدارات صكوك الشركات العربية خلال الربع الثاني نحو 2,03 مليار دولار. بنسبة 5,4% من الإصدارات خلال النصف الأول من عام 2016 نحو 15 مليارا مقابل 10,8 مليارات دولار عن نفس الفترة من العام الماضي 2015.

خلال الربع الثاني.. وبيزادة 12 مليار دينار «الوطني»: 877 مليار دينار القيمة السوقية لأسواق الخليج

مسجلة تراجع قدره 6% مقابل ارتفاع بنحو 2% في مؤشر دول الخليج). وقد تحسنت الثقة في السوق السعودية منذ أن أعلنت السلطات عن رؤيتها للعام 2030 والتي تطمح من خلاله إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر للدخل وتحسين الأوضاع للملكة المالية، كما شهدت السوق السعودية أيضا بعض الانتعاش نتيجة الإعلان عن تنظيمات جديدة للاستثمار الاجنبي وإدراج جزئي محتمل لشركة أرامكو، أما بورصة قطر فقد أظهرت أسواقا بين أسواق المنطقة مغلقة الربع بتراجع قدره 5%. وشهد القطاع المصرفي الذي يعد القطاع الأكبر في السوق القطري بعض الضغوطات نتيجة تراجع السيولة. كما تواجه بعض البنوك تحديات بشأن الرسملة، وتأثير الثقة أيضا بتراجع الشفافية من الحكومات فيما يخص وتيرة الإنفاق الحكومي واحتمال خفضها. وتراجع أيضا أداء سوق دبي الذي سجل تراجعا بواقع 1% خلال الربع ولكنه لا يزال من بين أفضل أسواق المنطقة هذه العام. وقد كان مؤشر دبي من بين أكثر مؤشرات المنطقة عرضة للتأثر بتطورات الأسواق العالمية في أول جلسة تداول بعد الاستفتاء نظرا لامتلاكه قاعدة كبيرة من المستثمرين الاجانب. وقال التقرير ان مستويات السيولة في الأسواق بقيت ضئيلة، فقد بلغ متوسط إجمالي التحويلات اليومية في الربع الثاني 1,6 مليار دينار مسجلا تراجعا بواقع 10% مقارنة بالربع الأول من العام 2016. وقد تحول السيولة إلى خارج أسواق الأسهم تماشيا مع توجه البنوك لأسواق إصدار سندات تتوافق مع تعليمات بسانزل 3 إضافة إلى توجه الحكومات إلى خفض من أجل تمويل العجز المالي. كما من المتوقع أيضا أن يصبح الاستثمار في أسواق الدين أكثر جانبيه وذلك مع بدء ارتفاع أسعار الفائدة فيها بتأثير من ارتفاع أسعار الفائدة الفيدرالية. والجدير بالذكر أيضا أن السيولة عادة تتراجع خلال فترة فصل الصيف التي توافق حلول شهر رمضان وعيد الفطر. وتوقع التقرير أن تستمر التقلبات مرتفعة في الأسواق. وقد تسبب التصويت على خروج بريطانيا وما ترتب عليه من تبعات سياسية في إثارة العديد من التساؤلات بشأن مستقبل أسواق الأسهم الخليجية. كما تتربح الأسواق اجتماع مجلس الاحتياط الفدرالي وما سينتج عنه من رفع في أسعار الفائدة. وفي الوقت نفسه، ستظل أسواق دول مجلس التعاون الخليجي تتطلع إلى استمرار التزام حكوماتها بخطط الإنفاق والإصلاح المالي خلال الأعوام القادمة.



قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني: ان أسواق جزاء من قوتها في الربع الثاني من العام 2016 بعد أن شهدت بداية ضعيفة في مطلع العام. إذ سجلت معظم أسواق الأسهم العالمية ارتفاعات خلال الربع الثاني من العام 2016 إلا أنها قد خسرت بعضها بعد التصويت لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. فقد أنهت جميع الأسهم في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي أولى تداولاتها وذلك بعد التصويت على التراجع ولكن استعادت عافيتها قبل الأسبوع في الأسواق العالمية. وقد أنهى مؤشر مورغان ستانلي للعائد الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي الربع متوقفا على معظم الأسواق العالمية محققا ارتفاع بواقع 2%. واستمرت القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون عند 877 مليار دينار مع حلول نهاية الربع بعد أن كانت قد سجلت زيادة بواقع 12 مليار دينار خلال الربع الثاني من العام 2016. وذكر التقرير ان معظم الأسواق العالمية استمرت بالتعافي خلال الربع الثاني من العام 2016 لحين ظهور نتيجة الاستفتاء البريطاني للخروج من الاتحاد الأوروبي والتي جاءت مفاجأة للأسواق كافة. فقد ساهمت بعض البيانات الجيدة من الاقتصادات الكبيرة كأمريكا بإيقاظ وتيرة التراجع التي واجهتها الأسواق في النصف الثاني من العام 2015 والتي استمرت حتى يناير من العام 2016. وساهمت تحركات البنوك المركزية أيضا لتخفيف الكمي بدعم الأسواق. كما تبديت سياسة مجلس الاحتياط الفيدرالي التي كانت تعزز رفع أسعار الفائدة على الاموال الفيدرالية أربع مرات بواقع 25 نقطة أساس لكل مرة في العام إلى مرتين فقط أو مرة واحدة. وفي الوقت نفسه، قام كل من البنك الأوروبي المركزي وبنك اليابان المركزي بتطبيق المزيد من التيسير الكمي وخفض الأسعار (إلى مستويات منخفضة في بعض الأحيان). ولكن تعثر أداء الأسواق في جلسات التداول الأخيرة من الربع بسبب نتيجة الاستفتاء البريطاني التي جاءت على عكس جميع التوقعات. وقد خسر مؤشر مورغان ستانلي للأسواق العالمية للعائد الاجمالي معظم مكاسبه خلال الربع حتى نتيجة الاستفتاء فقد أغلق الربع على ارتفاع 1%. وبعد بضعة أشهر من الهدوء النسبي ازدادت التقلبات في الاسواق بعد الاستفتاء. وعلى صعيد أسواق المنطقة، لفت التقرير إلى استمرار الأسواق بالتعافي خلال الربع الثاني من العام 2016 وذلك تماشيا مع تحركات أسعار النفط. فقد انخفضت

«ديلويت» تتوقع تغيرات جذرية في قطاع الاتصالات

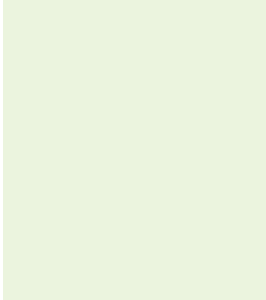
شورة تمثلت في الانتقال إلى الشبكات التخاطرية إلى الشبكات الرقمية، ومن ثم سنة تقريبا فترات هائلة في طريقة التخطيط والتنفيذ والتشغيل. ففي بداية الستينيات، شهد قطاع الاتصالات أول

شورة تمثلت في الانتقال إلى الشبكات التخاطرية إلى الشبكات الرقمية، ومن ثم سنة تقريبا فترات هائلة في طريقة التخطيط والتنفيذ والتشغيل. ففي بداية الستينيات، شهد قطاع الاتصالات أول



«كفيك» نستحوذ على مبنى في أميركا بـ 41,5 مليون دولار

أعلنت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار «كفيك» أنها قامت بتوقيع اتفاقية للاستحواذ على مبنى Lake Calhoun Center بمدينة مينابوليس بالولايات المتحدة الأمريكية. وحول الموضوع قال عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة طارق البحران «كفيك» الاستراتيجية تتركز على البحث عن الفرص الاستثمارية التي تحقق عوائد جيدة وبمخاطر محدودة من خلال الاستحواذ على أصول مدرة للدخل وذات جودة عالية، وأضاف البحران أن الشركة حرصت على إيجاد منتجات وأدوات استثمارية متنوعة تلبي رغبات عملائها، مشيرا إلى أنه من خلال هذه المنهجية التي تتخذها بها الشركة تأتي بالنفع لعملائها، وأعرب عن تقديره لجهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لدعمه المتواصل لتحقيق أهداف الشركة.



من جانبه أوضح رئيس قطاع الاستثمار وتمويل الشركات شبنان المطيري أن مبنى Lake Calhoun Center بمساحة إجمالية 150 ألف قدم مربع وتبلغ القيمة الإجمالية للصفقة 41,5 مليون دولار، ويعتبر موقع العقار مميزا كونه المبنى الإداري الوحيد الواقع على ضفاف بحيرة. وأكد المطيري أن عملية الاستحواذ متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية من خلال نظام الإجارة ويتمتع المبنى بنسبة إشغال عالية تبلغ 92% ويشغل العقار مجموعة من كبرى شركات المخامة ومكاتب التدقيق وشركات عقارية وشركات خدمات طبية، ويعود سنوية تصل إلى 8% خلال فترة الاستثمار، منها إلى أن عملية الاستحواذ تمت من خلال هيكل استثمارية مميزة تتيج للمستثمرين الاستفادة القصوى من عوائد الاستثمار في ظل القوانين الأميركية.

من جانبه أوضح رئيس قطاع الاستثمار وتمويل الشركات شبنان المطيري أن مبنى Lake Calhoun Center بمساحة إجمالية 150 ألف قدم مربع وتبلغ القيمة الإجمالية للصفقة 41,5 مليون دولار، ويعتبر موقع العقار مميزا كونه المبنى الإداري الوحيد الواقع على ضفاف بحيرة. وأكد المطيري أن عملية الاستحواذ متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية من خلال نظام الإجارة ويتمتع المبنى بنسبة إشغال عالية تبلغ 92% ويشغل العقار مجموعة من كبرى شركات المخامة ومكاتب التدقيق وشركات عقارية وشركات خدمات طبية، ويعود سنوية تصل إلى 8% خلال فترة الاستثمار، منها إلى أن عملية الاستحواذ تمت من خلال هيكل استثمارية مميزة تتيج للمستثمرين الاستفادة القصوى من عوائد الاستثمار في ظل القوانين الأميركية.